البينة انه قال لي جيوته ردّها قبل ان يموت او دعت مال المضاربة فلانا
الصيرفي ثم مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرفي ما ادري شيئا فالقول قول من يمين ولا شيء على الآخر
الصيرفي ثم مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال المضارب دفعت الى الصيرفي لا يصدق على
الورثة ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفع الى الصيرفي لا يصدق الا ببينة
الصيرفي وان دفع الى الصيرفي ببينة او اقر ورثة الصيرفي ثم مات الصيرفي ولم يبينها
كان دينا على الصيرفي ولا شيء على المودع ولو مات المضارب الصيرفي حي فقال ردّدتها عليه في حيوته فلان وقال
قول ولا ضمان عليه ولا على الميت

جنس آخر في الجحود وفي كفالة الاصل ويطل الكفيل بموت المودع ومودع مات في يده ثم اقام المودع البينة على دفعه
الشهود اسلم قبل يوم الجحود ولكن قبضه يوم الايداع كذا ضحّى عليه بعثيمته يوم الجحود فالقول
المودع قد مات ولا يعلم ان الوديعة هلكت او ضاعت قبل الجحود او بعده فالقول قول الورثة ولو
الوديعة لهم وهبت الوديعة منهم او باعها منهم ثم هلكت لا يضمن المودع ولو جحد الوديعة ثم
المودع للمودع وهبت الوديعة منهم او باعها منهم ثم هلكت لا يضمن المودع ولو جحد الوديعة ثم
ادعى انها ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود
او نسيت او ظننت اني دفعتها فاذا صادق في قوله لم يستوجب عليه شيئا لانه قام قول الى حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله في الاقضية ولو قال لم استوجب عليّ شيئا لانه قام قول الى حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله في الاقضية ولو قال لم استوجب عليّ شيئا لانه قام قول الى حنيفة وابي
شيء ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق وفي الفتاوى جحد المودعة عند غير الملك لا يوجب الضمان اذا هلكت
كذا روى عن ابي يوسف رح وفي غصب الخانية اذا جحد الوديعة انها يضمن اذا ظهر الوديعة عن الموضع الذي كانت
فيه قال محمد وهلكت فانه لم ينفها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة او العارية متاعا
ما يضمن بالجحود وانكر ثم جحدها وفي نوادر الصلح اذا جحد الوديعة وبرهن ان المالك ابى ان يأخذها وقال
وبان قال المالك ما كان لي وديعة ليس لك عندي وديعة لا يضمن في قول ابي يوسف رح
وفي المنتقى لو جحد الوديعة في وجه المودع بحيث نجا منه على التلف ان اقر انه هلكت لا يضمن كذا روى عن ابي يوسف رح
وعن ابي يوسف لو جحدها ثم اخرجها بعينها واقر بها قال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها دفعتها اليك فقال
ان تركها عندي وهو قادر على حفظها وانكر ثم ضاعت لا يضمن وان كان لا يقدر على حفظها ضمن على القياس
الاول وكذا لو قال لعبده مضاربة وهذا كله في المنقول اما في العقار فلا يضمن عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
آخرا وقال محمد يضمن الآمة الحلواني رح فيه روايتان عن ابي حنيفة رح ومن المشايخ من قال في العقار يضمن
بالجحود بالاجماع

جنس آخر في الزوائد اذا قال المودع سقطت الوديعة بالمقاسمة بيقين فلا ضمان عليه وان قال
لا يضمن ولو قال استقطت بالمقاسمة بيقين قال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين الرغيناني
لا يضمن ولو جحد ان المودع لا يضمن بالسقاط اذا لم يكن الوديعة ولم يقبض المودع عليه ولو قال
لا ادري اضاعت الوديعة ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضاعت الوديعة ام لم تضع لا يضمن ولو قال
ضاعت فانكر قبله ثم قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلف المشايخ رح والاصح انه لا يضمن ولو قال

بسّا الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها اليه ولو قال دفعت الوديعة بين يدي فمشت ونسيتها
فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري المسئلة بحالها لا يضمن ما لم يقل لا يحفظ فرصة الدار وحرصة
الدار لا يكفي حتى يقول ان ذهب وتركها كذلك لم يكن حافظا ما لم يقل لا يحرز الدار يضمن وكذا لو قال
لا ادري وضعتها في داري في موضع كذا ولو قال دفعت في داري ولا ادري ونسيت مكانها يضمن اذا
كان للدار او للكرم باب ولو قال دفعت في موضع كذا ونسيت مكانها نوع منه وفي فتاوى
النسفي لو ضاع شيء من الطاحونة لينظر الى الماء فسرقت الحنطة لان ترك الباب مفتوحا وبعد من
الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخان صورتها فاذ في منزل او بيوت وكل بيت متقفل فقام
متقفل في الليل وخرج وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وثقب بيتا وسرق منه ما لا فانه لا يضمن
فاتح الباب وهو نظير من فتح باب المقصر بخلاف مسئلة الطاحونة لان لما قبل الوديعة وجب عليه
الحفظ وبتركه يضمن وفي النوازل الوديعة اذا افسدتها الفارة وقد طلع الموضع على وقت وهو في
ان اخبر صاحب الحنطة ان هذا ثقب الفارة لا ضمان عليه لان صاحب الوديعة رضي وانه لم يخبر ولم
يسكت يضمن وان كانت الوديعة شيئا من الصوف وثقب الوديعة غاب فخاف عليها الفساد فقال
بدنها الى القاضي حتى يبيعها فانه لم يعمل ولم يحل له فتح حرز الوديعة وبيعها وفي فتح حرز الوديعة اذا اصابها
شيء فاهم المودع اني آتيك بما لجمها فضيعت بذلك صاحب الدابة بالجناية يضمن ايتهما شاء ان ضمن
المودع لا يرجع على الحمالي وان ضمن الحمالي ان علم انها دابته او لم يعلم شيئا رجع عليه ولو قال اللقط احفظ لي
في داري فخذ وضمن لا يرجع على الآمر بعينه اذا لم يكن هو ساكنا في الدار وجاء المودع فاميا شيئا في ضمنه
في فاتوته وكان السلطان ياخذ الناس على كل شهر وظيفة عليهم فاخذ اعوان السلطان ثياب الوديعة
لاجل الوظيفة وهو ضعفها عند دخل هنا فسرقت فالمودع لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع السلطان ونزعها
اما يضمن المرتهن اذا كان ظالما ولصاحب الوديعة الخيار بين تضمين المرتهن والسلطان وكذا الجابي
اذا اخذ الجباية الدائمة طالما يضمن وكذا الصراف ان كان ظالما يضمن ويصير الجابي والصراف
مجروحين في الشهادة وفي غصب المنتقى رجل قام من اهل المجلس وترك كتابه وذهب القوم ايضا فتركوا
فضاع ضمنوا لان الاول لما ترك الكتاب عند هم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا
الحفظ الملتزم فضمنوا جميعا وان قام واحد بعد واحد يضمن الاخير الذي تيقن بالحفظ فيتيقن للضمان
اصل المسئلة رجل جاء بثوب الى رجل وقال هذا الثوب عندك وديعة او وضع الثوب عندي ولم يقل شيئا فغاب
صاحب الثوب ثم غاب الذي عنده وترك الثوب هناك ضمن لانه اودع عرضا واللقط قبل عرضا واللقاط لا يبرأ
الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه متى وضع بالارض فلا يصير مودعا ما لم يقبل ويكون في
الا كثر مرادا قال لا تسرق بل اوضع بين يدي وذهب فسرق او ضع عندي فسرق او ضع الصبر ثم سرق او ضاع الصبر ضاع الزان